

Education policy
Prepared by
Dr. Eman almasri





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

كلية العلوم الإنسانية/ ماجستير القيادة التربوية سياسات التعليم

إعداد الدكتورة: إيمان المصري



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

مراجعة لأهم مواضيع المحاضرة السابقة

- ✓ خصائص سياسات التعليم
- ✓ العوامل المؤثرة في سياسات التعليم
- ✓ وظائف سياسات التعليم
- ✓ تصنيف سياسات التعليم

محتوى المادة الدراسية والجدول الزمني

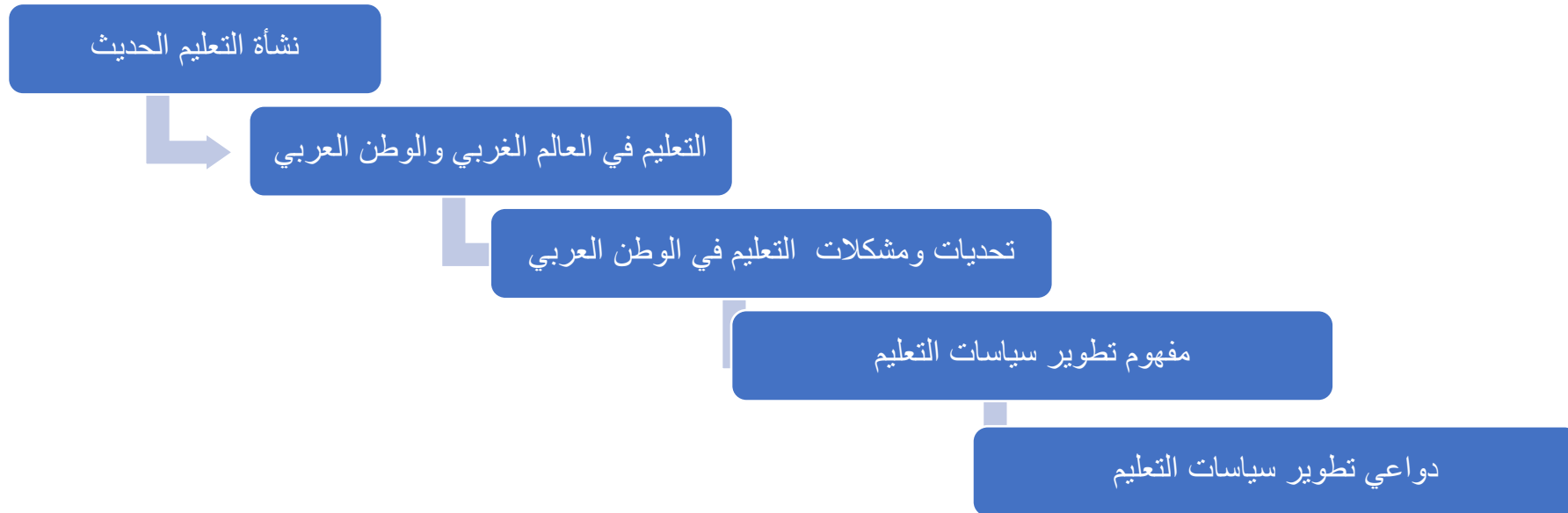
المحاضرة	الموضوع	التاريخ	ملاحظات
1.	مفهوم السياسات التعليمية		✓
2	خصائص السياسات التعليمية وأنواعها		✓
3	التطورات التاريخية والحديثة والمنهجية للسياسات التعليمية		
4	نظريات السياسات التعليمية		
5	المداخل الاقتصادية لصنع السياسات التعليمية		
6	مؤسسات صنع السياسات التعليمية		
7	صنع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي		
8	تحليل السياسات التعليمية ودور البحث التربوي		
9	خصخصة التعليم		
10	نماذج من السياسات التعليمية في الوطن العربي والعالم		
	الامتحان النهائي		

يحظى التعليم العالي باهتمام بالغ من قبل المجتمعات لما له أثر في رقيها وتطورها وتقدمها العلمي، و لما يوكل له من مهمة تخريج كوادر بشرية من أجل التنمية الوطنية، لذا شهد العالم خلال العقود الماضية تغييرات سريعة و متلاحقة في ميادين العلوم التطبيقية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن خلال تلك التغييرات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في كافة دول العالم لذلك كان لزاماً على الدول تطوير سياساتها التعليمية لتتمكن من استيعاب التغييرات والتكيف معها

وفي ظل العولمة، وعصر المعرفة، والتجارة العالمية، لم تقتصر حدة المنافسة بين مؤسسات التعليم محلياً، أو إقليمياً، إنما أصبحت المنافسة عالمية، مما يتطلب من مؤسسات التعليم في الدول العربية تطوير سياساتها ونظمها، لضمان استمراريتها في تأدية أدوارها المستقبلية بصورة تحقق متطلبات مجتمعاتها الثقافية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والأمنية.

فما هي أهم التطورات التي طرأت على السياسات التعليمية التاريخية والحديثة؟

نتائج المحاضرة الثالثة



نشأة التعليم في العالم الغربي

نشأ التعليم النظامي بشكله الحالي في العصر الحديث خلال فترة الثورة الصناعية في القرنين الـ 18 والـ 19 حيث تم تصميم نظام تعليمي منبثقًا من الثقافة الفكرية والثورة التكنولوجية التي نشأت آنذاك بالإضافة للثورة الصناعية الكبرى وتأثيرها على الاقتصاد.

فقبل ذلك كان التعليم مقصورًا على الطبقة العليا والأثرياء عن طريق معلمين خصوصيين ويتم من خلالهم تدريس علوم معينة بشكل يتماشى مع الطفل أو المتعلم، ويحيط بالمتعلمين طبقة أخرى غير متعلمة تقوم على خدمتهم والقيام بالأعمال اليدوية – حيث كان كل شيء يدويًا – وتوفير الاحتياجات الأخرى.

تابع نشأة التعليم في العالم الغربي

مع قيام الثورة الصناعية والإنتاج العالي ونشأة الاحتياج للوظائف، ظهرت الحاجة لوجود أفراد متعلمين – بشكل معين – لسد الحاجة للوظائف والموظفين، ومع ازدياد الإنتاج وجدت السلع التي يجب أن يتم تصريفها وهذا التصريف لن يتم إلا عبر أفراد يعملون بشكل مستمر للحصول – ليس على الأكل والشرب وأساسيات الحياة – بل للحصول على الرفاهيات والمحافظة على كل جديد، التي تنتج بشكل مستمر أي أن الأمر أشبه بدائرة مغلقة.

وقد أسس النظام التعليمي بحيث يعطي جميع الطلبة نفس المادة في نفس السن من أجل استمرار عملية توليد الموظفين والقائمين على العملية الاقتصادية، ومع مرور الوقت وتغير الزمن بدأت تظهر آثار خطيرة على المجتمعات وحرية الأفراد بسبب هذا النظام.

نشأة التعليم في الدول العربية

أورد تقرير اليونسكو (2018) المتعلق بالأحوال التعليمية بأن نظام التعليم في الدول العربية يُعد حديث العهد بالمعنى المعاصر فقد بدأ ظهور التعليم بعد استقلال العديد من الدول العربية ثم انتشر بشكل بسيط في ستينيات وسبعينات القرن الماضي، ومع ذلك كانت أنواع مختلفة من المؤسسات التربوية قد تأسست منذ القرن التاسع عشر في بعض الدول على غرار الجامعة الأميركية في بيروت التي تأسست منذ عام (1866)،

السياسات التعليمية في الوطن العربي

ثم ركزت الدول العربية - بعد استقلالها واستثمار مواردها- بقوة على التعليم لا بل أنشأت نُظم تعليم مدرسي موسّعة، وقد كان التعليم المدرسي إلزاميًا في كل الدول العربية كما وأنه كان مجانيًا في العديد منها وفي بعض الحالات كان يغطي مرحلة التعليم الثانوي كذلك حتى سن ال (18)، في أغلب الأحيان ويشمل التعليم المجاني أو التعليم المدعوم من الحكومة.

ومع ظهور المدارس النظامية بدأت الدول تضع القوانين والتعليمات التي تنظم وتوجه العملية التعليمية فشكلت هذه القواعد والتعليمات نواة السياسات التعليمية.

تقارير عن التعليم في الوطن العربي

في ما يختص بالجانب التعليمي، فتشير معظم التقارير العربية والإقليمية والدولية الصادرة خلال السنوات الخمس الماضية إلى أن الواقع التعليمي في الوطن العربي يواجه ظرفاً دقيقاً، وربما حرجاً. نظراً للأحداث الراهنة التي انعكست آثارها على التعليم، كمياً ونوعياً. فقد أشار تقرير اليونسكو الإقليمي للتعليم للجميع والخاص بالدول العربية والصادر عام (2014) أن الظروف التي تمر بها المنطقة قد أعاقَت الاستمرارية المنتظمة لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام (2015) حسب (مؤتمر داکار لليونسكو، تمهيداً للانتقال لخطة اليونسكو ما بعد (2015) من أجل تعليم أفضل في المستقبل يلبي مطالب المجتمعات وطموحات شعوبها نحو نوعية أفضل للحياة.

فنسبة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي لا تتجاوز (21%) مع توسع بطيء، بينما تتراوح النسبة في المجتمعات الغربية ما بين (80%-95%) واتسع نطاق التعليم الابتدائي ليصل إلى (89%) عام (2011) وبلغت نسبة إكمال المرحلة (87%) من الملتحقين بالمرحلة الابتدائية. وحقق التعليم الثانوي تقدماً ملموساً إذ بلغ متوسط المعدل الإجمالي للالتحاق (71%) مع تراجع في التعليم المهني من (14%) عام 1999 إلى (10%) عام 2011. ويشير التقرير نفسه إلى أن قضية (نوعية التعليم) مازالت مؤثرة للمنظومات التعليمية العربية. فنتائج المشاركة المحدودة في الاختبارات الدولية في العلوم والرياضيات والقراءة كانت بدرجة منخفضة على سلم التقييم المكون من درجات متقدمة وعالية ومتوسطة ومنخفضة.

التعليم العالي في الوطن العربي

يضم التعليم العالي عدة أنواع من المؤسسات، ومنها: الجامعات، والكليات، والمعاهد، إلا أن الجامعة تبقى النمط الأكثر انتشارًا واعتبارًا. حيث نجد في الكثير من الأحيان المعاهد، والكليات تتبع إداريًا وعلميًا إلى سلطة الجامعة. وهذا يفسر لنا قوة بعض الجامعات في استقبال عدد كبير من الطلبة واحتوائها لمختلف فروع المعرفة وتخصصاتها. ويعتبر التعليم العالي في الوطن العربي حديث النشأة، اعتمد في إعداد برامجها على فلسفة ومناهج البلدان المتقدمة.

فقد وصل عدد الجامعات بالوطن العربي في سنة (1992) إلى (112) جامعة وكان توزيعها حسب النشأة كما يأتي:

- 10 جامعات قبل سنة (1950)
- 23 جامعة في الفترة ما بين (1950 - 1969).
- 79 جامعة في الفترة ما بين (1970 - 1992)

التعليم العالي في الوطن العربي

إن النمو السريع في عدد هذه المؤسسات خلال السبعينيات والثمانينيات كان يهدف إلى تحقيق جملة السياسات الآتية:

- توفير التعليم العالي للأجيال الشابة وذلك لإمداد بلدان الوطن العربي بالقوى البشرية المؤهلة في الميادين العلمية المختلفة.

- العمل على تطوير البحث العلمي والتقني لكونه ركيزة أساسية لدعم وإنجاح مخططات التنمية.

- القيام بنشر المعرفة والثقافة في هذه المجتمعات

وتشير الإحصائيات بوضوح إلى ارتفاع الإقبال على التعليم العالي في الدول العربية وكذلك الزيادة في أعداد الجامعات والكليات. ومن

الأمثلة على زيادة أعداد الطلبة خلال الفترة بين (1981- 1998) قد بلغت (9%) وهي من أعلى النسب العالمية

تحديات ومشاكل نظام التعليم (العام/المدارس) و(العالي/الجامعات) في الوطن العربي



التحديات التي تواجه قطاع التعليم في الوطن العربي

١- ضعف الموارد المالية

لا شك أن التعليم يحتاج إلى دعم مالي كبير لنجاح المؤسسات التعليمية، وقد تفتقر بعض الدول العربية إلى ذلك. فالتعليم بحاجة إلى تمويل كبير لتغطية النفقات الأساسية وتوفير المواد اللازمة وتحديث البنية التحتية للمدارس والجامعات، بالإضافة إلى أن أجور المعلمين المنخفضة وعدم القدرة على دعم الطلاب من خلال المنح الدراسية وإعداد المختبرات والمكتبات، كل ذلك يؤدي إلى ضعف مخرجات التعلم بعكس الدول الغنية ذات الموارد الضخمة.



ثانيًا: التفاوت في استخدام التكنولوجيا

من المعلوم أن الدول العربية تختلف في استثمارها للتكنولوجيا والثورة المعلوماتية وذلك يعود لقوة أو ضعف اقتصاد الدولة، فبسبب قلة الإمكانيات المادية أصبحت التكنولوجيا مهمة ببعض المدارس وكذلك لعدم وعي المعلمين بضرورة استخدام التكنولوجيا في العصر الذي نعيشه اليوم. واتباع نظم التعليم القديمة جعلت التكنولوجيا عنصرًا مهمشًا بالتعليم مما يؤثر على مستوى الطلاب ويخرج جيلاً لا يستطيع التعامل مع مقتضيات العصر. والعكس صحيح بما يختص بالدول التي سعت إلى تجذير التكنولوجيا واستثمارها في التعليم فأصبحت من الدول المتقدمة وظهر أثر ذلك على تمكين معلميها وتطور مهارات طلبتها مما جعلها تنافس المدارس العالمية في هذا المجال وخاصة في مجال الروبوت والذكاء الاصطناعي.

ثالثًا: انتشار العنف والسلوكات غير المرغوبة في مؤسسات التعليم
لا تنتشر ظاهر العنف في الوطن العربي بالمدارس فقط بل توجد في الشوارع والبيوت والمواصلات. ولذلك يجد الطالب العنف في كل مكان. والأخطر من ذلك أن يجد الطالب العنف في المكان الذي يتعلم به ومن مدرسيه وزملائه الذين من المفترض أن يكونوا قدوته ومثله الأعلى. وبسبب ذلك يخرج التعليم بالوطن العربي شخصيات مشوهة تكره التعليم والمدرسة وتصبح ناقمة على المجتمع الذي تعيش به.



أشكال العنف في التعليم



رابعًا: المناهج التقليدية

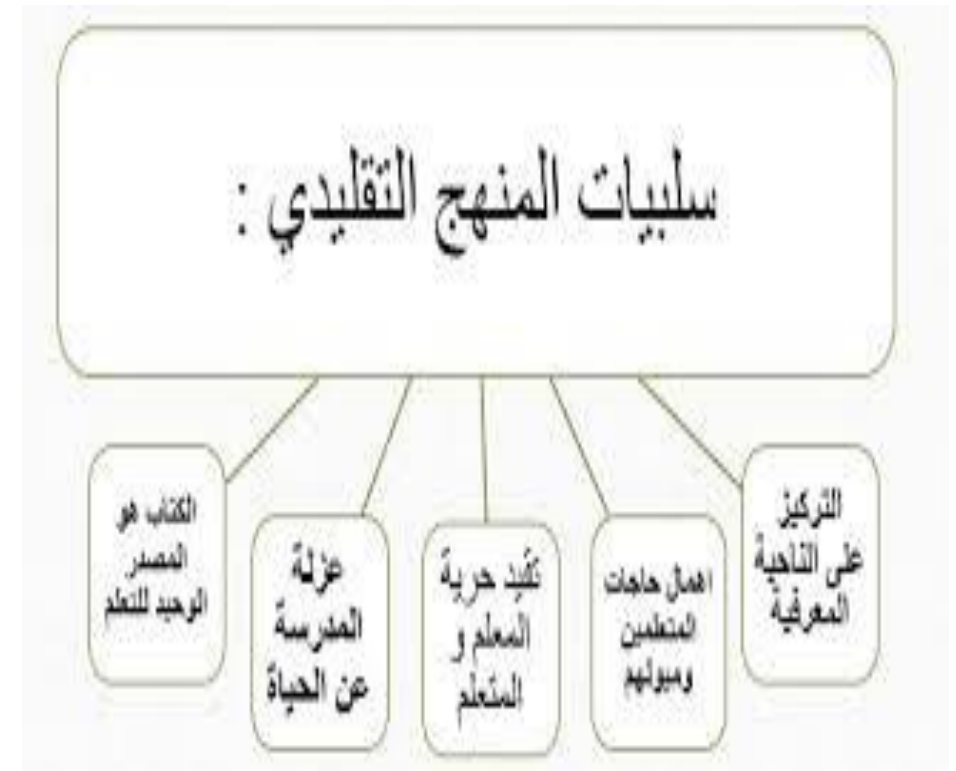
من مشاكل التعليم في الوطن العربي أنه ما زال يتمسك بمناهج قديمة لا تخدم عصرنا الحالي. وهو ما يؤثر على المستوى المهني للطلاب. فتظهر المناهج المكدسة والمليئة بالحشو والتعقيد. حيث تقيس مستوى الحفظ عند الطلاب وليس مستوى الفهم والتفكير. ولا تهتم بتنمية الجوانب المهارية للطلاب وتشجيعهم على التجربة والاكتشاف وتنمية الإبداع والذكاء والتفكير المنطقي وحل المشكلات. وبعد تخرجهم وبحثهم عن وظيفة بتخصصهم يصابوا بخيبة أمل بالواقع بسبب متطلبات سوق العمل التي لم يتدربوا عليها، والتخصصات الحديثة ذات مهارات نوعية:

(شخصية أكانت أم تكنولوجية أم تخصصية) والتي لم تهتم الجهات التعليمية بتنميتها

خامسًا: طرق التعليم التقليدية

ما زلنا نجد في وقتنا الحاضر تركيز بعض المعلمين على استخدام الطرق التقليدية القائمة على المحاضرة ودور المعلم الأساسي في التعليم، وإغفال استراتيجيات التعلم النشط القائمة على التعلم وإعطاء الدور الأكبر للطالب للبحث عن المعرفة واكتسابها وإنتاجها واكتشافها بنفسه مما يزيد من الإبداع والابتكار وتنمية المهارات العقلية العليا مما يؤدي إلى جودة المخرجات التعليمية

المنهاج القديم والحديث





سادساً: انخفاض الروح المعنوية

بسبب قلة الإنفاق وعدم توفر أدوات التعليم واستخدام الطرق التقليدية في التعليم وعدم تقدير قطاع التعليم ينعكس أثر ذلك سلباً على الطلاب والمعلمين فتنشأ حالة من اللامبالاة وعدم السعي لتقديم الأفضل. لأنهم لا يجدون تشجيعاً من مؤسسات التعليم. وبسبب انخفاض معدل الرواتب للمعلمين وسوء تقدير الطلاب المتفوقين، وعدم الاهتمام بالعملية التعليمية، تنخفض الروح المعنوية لدى جميع أعضاء المؤسسة.



سابعًا: سوء الإدارات أو القائمين على عملية التعليم

يفتقد التعليم بالوطن العربي إلى إدارة وقيادة حكيمة تنجح في توظيف المؤهلين والمتخصصين بمجال التربية وهو عكس ما يحدث من توظيف غير المتخصصين. كما تحتاج إلى تدريب العاملين على كيفية التخطيط والتنظيم والإدارة والتعامل مع الطلاب وتسيير عملية التعليم بشكل إيجابي ناجح واتخاذ القرارات المناسبة لتسهيل وتطوير عملية التعليم.



ثامناً: عدم التركيز على الأهداف

قد يغفل من يعمل في التعليم عن التركيز على نتائج عمليات التعليم بجميع أشكالها بسبب كثرة المهام الروتينية والمشاكل التي يواجهونها فتضيع أهداف التعليم بين الطالب والمعلم والمدير في الوطن العربي. ويضيع معها نجاح العملية التعليمية، ذلك أنه ليس هناك هدف واضح. ولا توجد خطة محددة يتعارف عليها الجميع ويسعون لتحقيقها، بل يسير الأمر بعشوائية وطريقة تقليدية مملة دون أهداف تولد العزيمة والإرادة وتشجع على الابتكار والتغيير.



تاسعاً: تدني نوعية وجودة التعليم

تشير معظم الأبحاث والدراسات الميدانية التي تم تنفيذها في مختلف بلادنا العربية إلى تراجع نوعية التعليم، وضعف مستوى الطالب والمعلم على حد سواء، والمقصود بنوعية التعليم هو ضعف المهارات والقدرات التي يصنعها التعليم في شخصية وعقل التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدرسه ثقافة عامة، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم، ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل، والتركيب، والاستنتاج، والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه بعضاً

مفهوم تطوير سياسات التعليم العام والعالي ودواعيه



تطوير سياسات التعليم



مفهوم تطوير سياسات التعليم

يشير مفهوم تطوير سياسات التعليم في المدارس والجامعات إلى أنها عملية هادفة لتغيير وتحسين طبيعة التعليم العام والعالي نحو الأفضل، والانتقال به إلى وضع أرقى نظرياً وعملياً، وذلك من خلال البحث المتأن في فلسفة التعليم، وسياساته، ونظمه، ومؤسساته، وكفايته الداخلية والخارجية، والبحث عن طرق محددة ودقيقة لتغييره بإجراء تغييرات بسيطة، فيكون التطوير محدوداً، أو بتغييرات في النظام التعليمي وما يتعلق به من أنظمة أخرى فيكون إصلاحاً.



تطوير سياسات التعليم

وتتمحور علمية تطوير السياسات التربوية للمدارس والجامعات حول:

- إعادة صياغة الفلسفة الأساسية، وتحديث رؤية ورسالة المدارس والجامعات بما يعكس سمات ومعطيات العصر.
- إعادة النظر في القوانين والتعليمات المنظمة لهذه العمليات وإصلاحها وإدخال روح الابتكار والتجديد
- إعادة تصميم هياكل التنظيمات الإدارية والفنية باعتماد المرونة واللامركزية، وتطوير مبادئ التواصل والترابط بينها.
- وأخيراً الالتزام بالتطوير والتحديث منهاجاً أساسياً فيها، وتكريس التميز والاختلاف فيما بينها

دواعي تطوير سياسات التعليم في المدارس

هناك العديد من المبررات للاهتمام بتطوير السياسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين نظراً للتطورات في جميع المجالات مما يتطلب أن يكون النظام التعليمي مواكب لها لتمكين الأجيال الجديدة من التعامل مع مستحدثات هذا العصر ومواكبة التغير السريع في الأنظمة بمختلف المجالات.

أولاً: تفعيل أفضل الممارسات التي تحقق الحفاظ على الجودة كونها بديل للمعايير التشريعية الإلزامية والتي من الممكن أن تستند إلى إجراء التقييم ..

ثانياً: النهوض بمستوى النظام التعليمي وبشكل خاص مرحلة التعليم الأساسي وما تتطلبه من معدات وتجهيزات وأبنية ومناهج وكتب ومعلمين يتميزون بالكفاءة.

- ثالثًا: تبني أفضل الممارسات التي تمكن من إجراء التحليل للسياسات التعليمية وذلك من خلال تحليل السلوك الواقع لمعلمي القرن الحالي بالإضافة إلى إجراء تحليل للقضايا التي تتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة والاستفادة من الممارسات المماثلة والتقليل من الهدر والبحث عن بدائل لتمويل التعليم.
- رابعًا: أن تطوير السياسة التعليمية بالاستناد إلى الممارسات والأهداف القابلة للتحقيق يساهم في زيادة الوعي وتحقيق الكفاءة والمرونة في العمل.
- خامسًا: زيادة وعي القائمين على صناعة القرار في جميع المستويات وذلك بالحلول المتاحة والممكنة للتحديات التي تواجه التعليم في القرن الحالي.
- سادسًا: نقل التجارب والمعارف والخبرات من خلال إقامة شبكات اتصال فعالة وقوية لتطوير السياسة التعليمية.

سابعًا: أن الغاية من تطوير السياسات التربوية هو إحداث تغير إيجابي في جهود كلا من المعلمين والمتعلمين حتى يكون هناك تطور ملحوظ في مستوى الأداء المدرسي، وكذلك نوعيه النتائج التربوية وقيمة المهارات والمعارف المكتسبة، وأساليب التنظيم والتسيير بحيث تصبح أوضاع التعليم وظروف النشاط التعليمي أفضل ما يمكن، ويتحقق ذلك عندما يكون المردود متكافئ مع الجهود التي يتم بذلها.

ثامنًا: تتمين دور القائمين على النظام التعليمي وتمكينهم من فرص التكوين والتثقيف التي تساهم في إثراء خبراتهم وترفع من مستوياتهم، كذلك فمراجعة المحتويات التعليمية والمناهج الدراسية بطريقة علمية تحقق الانسجام مع الأهداف العامة للتعليم ومواكبة المستجدات الحضارية والعلمية والتحوللات الاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع.

تاسعًا: الحاجة الضرورية لمواكبة التغيرات التي تحدث في المجتمعات المتقدمة وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة استيعاب الانفجار المعرفي وكذلك التطورات التكنولوجية والعلمية على المستوى العالمي والتي تتمثل في ثورة المعلومات والاتصال وكذلك الاستفادة من التطورات الحديثة في الفكر التربوي والعمل على إصلاح النظام التعليمي وربط التعليم العالي بالتعليم العام والتعليم التقني والمهني، وكذلك سوق العمل والاستجابة لمتطلبات المهارات الإدارية والمهنية الجديدة التي يتطلبها سوق العمل، والعمل على توسيع قاعدة التعليم العالي حتى يكون متاح لأكثر عدد ممكن من السكان وتوفير الفرص العادلة بشكل أفضل لقبول الطلاب المبتكرين والموهوبين..

عاشراً: تطوير السياسات التعليمية أيضاً لتحسين ظروف التعليم وتطوير الوسائل الخاصة بالعمل من خلال توفير العدد اللازم للمنشآت والمرافق، وبذل أقصى جهد لتأسيس الخدمات اللازمة للمؤسسات التعليمية، واستخدام الأساليب والطرق الحديثة التي تساهم في تطوير التعليم والتي تتيح للمتعلمين إمكانية المشاركة الفعالة والايجابية في التعبير بحرية عن أفكارهم واهتماماتهم على اعتبار كونهم طرف أساسي في عملية التعليم

دواعي تطوير سياسات التعليم العالي في العالم العربي

تتنوع الدواعي التي تدعو معظم دول الوطن العربي إلى ضرورة أخذ قرار يقتضي بتطوير سياساتها التعليمية وذلك لتراجع دور مؤسسات التعليم العالي بتأدية وظائفها بكل فاعلية وكفاءة ومن هذه الدواعي:

- تواضع البحث العلمي في الجامعات العربية .
- إهمال براءات الاختراع.
- ضعف تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي.
- ضعف أعداد ونسب الطلاب الملتحقين بالأقسام العلمية بالجامعات مقابل الأقسام الإنسانية.

دواعي تطوير سياسات التعليم العالي العام في العالم العربي

- هجرة العقول من القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس للخارج.
- غياب الجامعات العربية عن التصنيفات العالمية
- استيعاب الانفجار المعرفي، والتطورات العلمية والتكنولوجية العالمية المتلاحقة، والمتمثلة في ثورة المعلومات والاتصال.
- الاستفادة من التطورات الحديثة في الفكر التربوي وإصلاح التعليم العالي في ضوءها

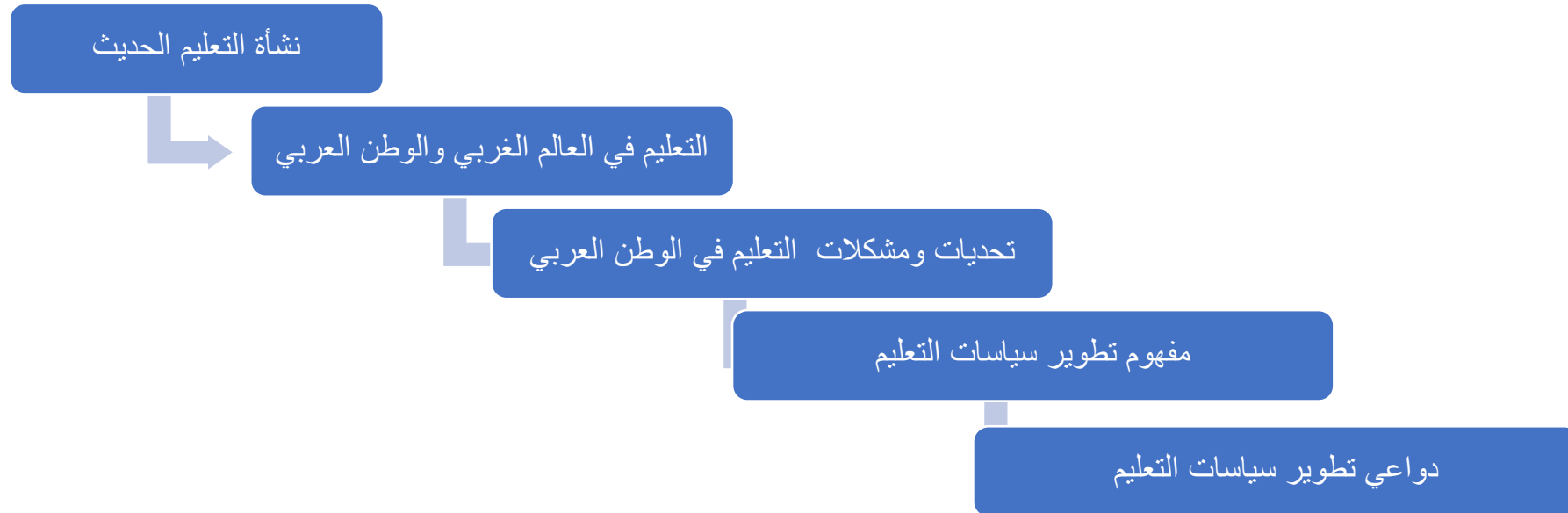
دواعي تطوير سياسات التعليم العالي العام في العالم العربي

- العمل على ربط التعليم العالي بالتعليم العام، والتعليم المهني، والتقني، وربط مناهج التعليم العالي بسوق العمل، والاستجابة لمتطلبات المهارات المهنية والإدارية الجديدة التي يتطلبها اقتصاد سوق العمل.
 - توسيع قاعدة التعليم العالي، بحيث يكون متاحاً لأكبر نسبة من السكان، وتيسير فرص عادلة أفضل لقبول الطلاب الموهوبين من المحتاجين.
- * انفتاح التعليم العالي على الثقافات العالمية بسبب العولمة وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والانفتاح على السوق

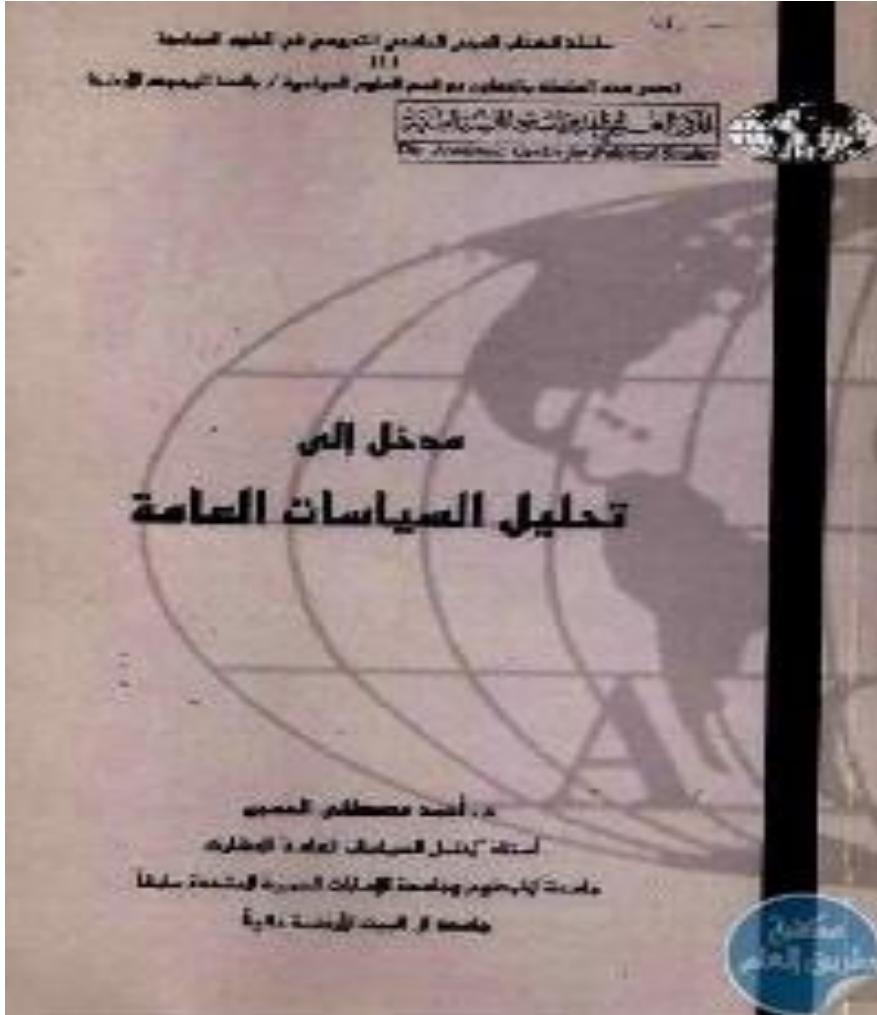
خاتمة

بذلك نرى أن تطوير السياسات التعليمية له العديد من الإيجابيات والتي من أهمها رصد رسالة ورؤية معاصرة للتعليم تتوافق مع الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق الرؤية والرسالة للتعليم وتصميم البرامج التي تتلاءم مع متطلبات السوق المحلي والعالمي، واتباع نظام خاص في تصميم البرامج الأكاديمية وإيجاد الشراكة الحقيقية مع مؤسسات سوق العمل وذلك من خلال التعليم التعاوني بمختلف أنماطه وتوظيف التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ البرامج الأكاديمية بكفاءة وفاعلية، وخلق بيئة تعليمية تتيح للطالب حرية اكتساب المعرفة الشاملة من جميع المصادر المتاحة.

وأخيرًا نستذكر أهم نتائج المحاضرة الثالثة



www.midocean.ae



الحسين, أحمد (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية.

Tagler, Sandra (1997) Educational Policy and Politics of Change, New fetter lane, England.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

THANK YOU!

